

February 2012



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

لجنة مشكلات السلع

الدورة التاسعة والستون

روما، 28-30 مايو/أيار 2012

التدخلات على مستوى السياسات لدعم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق

الموجز التنفيذي

تعتبر زيادة إنتاجية المزارع الصغيرة أمراً أساسياً لضمان حصول التحوّل الزراعي الشامل والواسع الانتشار. من ناحية أخرى، من غير المحتمل حدوث تبين واسع النطاق للتكنولوجيا المعززة للإنتاجية ما لم يكن هناك انتباه واهتمام أكبر بالحوافز والمعوقات التي تواجه مختلف فئات المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة لدى اتخاذهم قرارات حول زيادة إنتاجهم في الأسواق وإلى أي حد سيقومون بذلك. تتسم مشاركة هؤلاء في الأسواق على نحو نموذجي بمحدودية الخيار الذي يكون متوقفاً على قدرتهم ورغبتهم في المشاركة في مدخلات ومخرجات الأسواق وكذلك على فعالية الأسواق التي يتمكنون من الوصول إليها؛ لذلك فإن عملية تحديد تدخلات القطاع العام الهادفة إلى تسهيل تبني التكنولوجيا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المحددات المتعلقة بمشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق.

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

الإجراء المقترح اتخاذه من قبل اللجنة

اللجنة مدعوة للقيام بما يلي :

- ◀ توفير المشورة فيما يخص توجيه العمل المستقبلي وتقديم الدعم للأعضاء في مجال التدخلات السياسية ودعم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق، بما في ذلك تخصيص الموارد الملائمة لتحسين فهم المعوقات التي تحد من مشاركة أولئك في السوق وكيف يمكن تيسير هذه المشاركة من أجل تطويرها.
- ◀ مساعدة الأمانة في إيجاد الفرص المتاحة لدعم العمل فيما يتعلق بتحسين قاعدة الأدلة حول محددات مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق الزراعية وتطوير أدلة أفضل الممارسات في نهج السياسات من أجل تيسير تحقيق مستويات أعلى من المشاركة.
- ◀ تقديم الإرشاد إلى الأمانة في تحديد وتنفيذ النشاطات الهادفة إلى رفع حساسية المعنيين فيما يخص مزايا نهج السياسة البديلة، إضافة إلى تطوير قدراتها في تحديد وصياغة وتنفيذ السياسات الملائمة.

أولاً - مقدّمة

- 1 - كما كانت الحال في دورتها السابقة، أشارت لجنة مشكلات السلع إلى ضرورة إعطاء الأولوية إلى العمل المتعلق بسياسات دعم إدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق. ولقد تم وضع هذه الورقة على أساس العمل الذي قامت به الأمانة مؤخراً في هذا المجال؛ وهي تشرح أولاً مركزية مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق في مسألة تحديد مدى تبني التكنولوجيات المعززة للإنتاجية، وتتوسع بعد ذلك بشرح قضية تفاوت صغار المزارعين في المشاركة في السوق، وتبحث من ثم في دور وصياغة سياسة القطاع العام الداعمة. وتقرح الورقة في الختام طرقاً يمكن من خلالها للمنظمة دعم تحسين عمليات تصميم السياسات ووضع العديد من التوصيات قيد دراسة للجنة.
- 2 - تُعتبر زيادة مستويات الفائض القابل للتسويق من السلع الغذائية الرئيسية لدى المزارع الصغيرة أمراً أساسياً لضمان حصول التحوّل الزراعي الشامل والواسع الانتشار. ذلك أن زيادة إنتاج السلع الغذائية الرئيسية لا تساعد فحسب في تحقيق استقرار أسعار السوق وتوفير حوافز مُحسّنة للاستثمار في تطوير أكبر للسوق، وإنما يمكنها أيضاً تقديم فرص لأصحاب الحيازات الصغيرة لتوليد فوائض نقدية من شأنها عند إنفاقها أو إعادة استثمارها ضمن الاقتصاد الريفي تحقيق آثار مضاعفة بالغة الأهمية والمشاركة في النمو الاقتصادي ككل.
- 3 - يتطلب تحفيز الإنتاج توافر التكنولوجيا الملائمة المعززة للإنتاجية والوصول إلى تمويل يساعد في تبنيها. من ناحية أخرى، من غير المحتمل حدوث تبني واسع النطاق لهذه التكنولوجيا ما لم يكن هناك انتباه واهتمام أكبر بالحوافز والمعوقات التي تواجه مختلف فئات المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة لدى اتخاذهم قرارات حول إنتاج الفوائض القابلة للتسويق من السلع الغذائية الرئيسية وإلى أي حد سيقومون بذلك.
- 4 - إن مدى مشاركة المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق كباية السلع الغذائية الرئيسية هو أمر متغير إلى حد كبير؛ ولا يعود السبب في ذلك فقط إلى وجود فئات مختلفة من المنتجين التي تواجه مجموعات مختلفة من العقبات في الوصول إلى الأسواق، وإنما لأنه ونظراً لعدم إمكانية الفصل بين إنتاجهم للمواد الغذائية وقرارات الاستهلاك، يمكن لاعتبارات الأمن الغذائي أن تؤثر بشكل كبير على مدى رغبتهم في المشاركة في أسواق الغذاء المحلية. لذلك فإن تحسين فهم نزوع مختلف فئات المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى توليد فوائض قابلة للتسويق من السلع الغذائية الرئيسية والعوامل التي تكمن وراء تشكيل قراراتهم تُعتبر ضرورة في تحديد تدخلات السياسات من القطاع العام من أجل تعزيز مشاركتهم.
- 5 - يكمن تعقيد تحديد تدخلات السياسات الملائمة في أن السياسات المُتسقة مع الاستراتيجية طويلة الأمد الداعمة لتطوير القطاع الزراعي تحتاج إلى تبني منظور يسلّم بأن الفئات المختلفة من المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة ستتبع -سواء بشكل اختياري أم قسري- مسارات مختلفة خلال تحوّل القطاع الزراعي.
- 6 - لدى مواجهة أصحاب الحيازات الصغيرة لنفس المجموعة من السياسات الهادفة إلى تشجيع زيادة إنتاج السلع الغذائية الرئيسية، يقوم بعضهم بتكثيف الإنتاج في مساحات الأراضي الحالية من خلال تبني تكنولوجيات

جديدة، بينما يقوم آخرون بزيادة مساحة الأراضي التي يتم فيها إنتاج المحصول المعني. من جهة أخرى، هناك مجموعة أخرى من أصحاب الحيازات الصغيرة لا تكون قادرة على الاستفادة من الفرص المحسنة نظراً لبعدها عن هذه الأسواق، وافتقارها إلى الوصول إلى الأصول الإنتاجية، إضافة إلى وجود بعض المعوقات المحددة على مستوى الملكية مثل البنى التحتية التي تؤثر على قدرتها على بيع حصة ذات شأن من إنتاجها. لذلك لا يسعى جميع المنتجين إلى زيادة الإنتاج بهدف البيع في الأسواق. وفي الواقع يستفيد البعض من ازدياد الطلب على عملاتهم من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يقومون بزيادة الإنتاج ويحتاجون ربما إلى تخفيض كمية الوقت المخصص لأراضيهم الخاصة وبالتالي قدرتهم على المشاركة كبائعين للسلع الغذائية الرئيسية.

7 - لأجل ذلك تتسم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في أسواق الأغذية على نحو نموذجي بمحدودية الخيار الذي يكون متوقفاً على قدرتهم ورغبتهم في المشاركة في مدخلات ومخرجات الأسواق، وكذلك على فعالية الأسواق التي يتمكنون من الوصول إليها. وبالتالي فإن عملية تحديد تدخلات القطاع العام الهادفة إلى تسهيل تبني التكنولوجيا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المحددات المتعلقة بمشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق. ويختلف أصحاب الحيازات الصغيرة في طريقة مشاركتهم في الأسواق وفي مدى اندماج هذه الأسواق في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية الأخرى، لذلك فإن تحديد تدخلات السياسات الهادفة إلى تشجيع زيادة مشاركتهم يجب أن تكون متسقة مع هذه الاختلافات.

ثانياً - تفاوت مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق

8 - عند محاولة وضع السياسات التي من شأنها تخفيف المعوقات أو توفير الحوافز أو زيادة المشاركة في السوق، تظهر نزعة للتعامل مع أصحاب الحيازات الصغيرة على أنهم مجموعة متجانسة أو متطابقة. ومع أن أنماط مشاركة صغار المزارعين في أسواق الغذاء تزداد وضوحاً وتوثيقاً¹، إلا أن محددات هذه الأنماط لم تحظ بدراسة ملائمة بعد.

9 - يمكن النظر إلى التفاوت بين أصحاب الحيازات الصغيرة من حيث المشاركة في السوق من خلال ثلاثة أبعاد مترابطة فيما بينها² وتختلف أهميتها باختلاف فئات أصحاب الحيازات الصغيرة.

(1) ما يحدد قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة الإنتاج لأغراض البيع في الأسواق ورغبتهم في ذلك استجابة لوجود إشارات إيجابية في السوق أو لإزالة معوقات خطيرة هو وصولهم إلى الأصول الإنتاجية ومدى إنتاجية هذه الأصول (الموارد الطبيعية، العمالة، رأس المال) مقابل حاجات البقاء الخاصة بهم.

(2) يؤثر اتصال أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق المختلفة الذي يُنظر إليه من حيث بُعد المسافة والتكلفة التجارية على مدى استفادة هؤلاء من زيادة عملية إنتاجهم.

¹ أنظر على سبيل المثال فصول دراسة الحالة في Sarris, A. and Morrison, J. (2010).

² تم وضعها على أساس Barrett, C. (2010).

(3) غالباً ما تكون فعالية أسواق الغذاء المحلية مُتغيرة بسبب الأحجام الصغيرة التي يتم التعامل بها واندماجها المحدود في الأسواق الإقليمية والدولية، وهي تحد من قدرة السوق على التأقلم السريع مع صدمات الطلب و/أو العرض، كما يمكن لسمة التغيير هذه أن تؤثر على مستوى ومخاطر العائدات التي يحصل عليها المنتج. وفي الحالات التي لا يوجد فيها اندماج جيد للأسواق، يمكن لعائدات زيادة المخرجات أن تقل بسرعة نظراً لتدهور الأسعار، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على حوافر المشاركة في السوق وبالتالي على اعتماد التكنولوجيا المعززة للإنتاجية.

10 - مع توفر الوصول إلى الأصول الإنتاجية والقدرة على استخدامها؛ ومع وجود البنى التحتية الفعالة التي تؤدي إلى خفض كلف التجارة؛ ومع وجود حوافز ملائمة تنتقل بشكل جيد عبر الأسواق المدمجة؛ يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة الانخراط في الأسواق باعتبارهم باعة للمواد الغذائية. من جهة أخرى، في حال كان أحد المكونات مفقوداً، لا يمكن لهؤلاء، أو لا يكونوا راغبين في، الانخراط بنفس الدرجة، ذلك أن العوامل التي تهيمن في تحديد مدى المشاركة في الأسواق تتنوع إلى حد كبير سواء مكانياً بين أنواع الحيازات والمواقع، أو زمنياً عند حدوث التحولات الزراعية. ومن التحديات الكبرى التي تواجه صنّاع السياسة مسألة تحديد العامل/العوامل التي يجب استهدافها من أجل ضمان التركيز والتسلسل الملائمين. لذلك من الضروري تحديد أي من المعوقات تواجه أي من فئات أصحاب الحيازات الصغيرة وتعيق عملية التحول المُقاد من قبل الإنتاجية وذلك لمعرفة مكان من أفضل النتائج المتحققة جرّاء تدخلات السياسة.

11 - إن المعوقات التي تقف في وجه مشاركة مختلف أنماط أصحاب الحيازات الصغيرة ليست متعددة الأوجه فحسب، بل تتغير خلال عملية تنمية القطاع. كما أن الفرص المتاحة لأصحاب الحيازات الصغيرة للمشاركة في نشاطات السوق والاستفادة منها تتأثر على نحو متزايد بعمليات تطور سلسلة القيمة التي يمكن أن تنتج عن الحوافز الواقعة خارج السلسلة مثل فرض المعايير أو الأنظمة أو السياسات، و/أو الحوافز الواقعة داخل السلسلة من خلال - على سبيل المثال- تحسين التنسيق بين أعمال كافة الأطراف المعنية. وعلى الرغم من أن تركيز تطوير سلسلة القيمة غالباً ما كان يوضع على المنتجات ذات القيمة الأعلى بالنسبة للتجارة في أكثر الأسواق المربحة (سواء التصدير أو القطاعات ذات المدخول الأعلى من الأسواق المحلية)، إلا أن هذه التطورات تُعد هامة أيضاً في سلاسل المنتجات الغذائية الرئيسية. ومع تشكّل سلاسل قيمة السلع الأساسية من الحبوب في شرق وجنوب أفريقيا (بما في ذلك إمكانية ازدياد استخدام أنظمة تبادل السلع وتسليم المستودعات) يحدث تغيير في التحديات التي تواجه مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة.

12 - بالنسبة للمنتجين الذين لا يعتمدون كلياً في معيشتهم على المشاركة في الأسواق المحلية (لاسيما أولئك القاطنين في المناطق البعيدة)، فإن تيسير حدوث حجم أكبر من هذه المشاركة قد يكون الخطوة الأولى. وبينما يصبح المنتجون موجهين تجارياً على نحو أفضل، قد يكون وضع السياسات ضرورياً لتسهيل المشاركة في عمليات تطوير سلسلة القيمة، الأمر الذي يتطلب تقديم الدعم لمساعدة المنتجين في الامتثال لمعايير أكثر صرامة أو للدخول في ترتيبات تعاقدية أكثر تعقيداً.

13 - تبيّن الأدلة الواردة من زامبيا³ أن الاستراتيجيات الهادفة إلى المتاجرة في قطاع نبات الكسّافا تحتاج إلى أن تنظر أكثر في ميل المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى توليد فوائض من مادة هي الأساس محصول أمن غذائي، وذلك في سياق فرص السوق المحدودة المتوافرة. وبينما تتم زراعة الكسّافا بشكل كبير في بعض مناطق البلد، وصلت نسبة الإنتاج غير المُسوَّق إلى 90 في المائة تقريباً من إجمالي الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى إعاقة تبني الأنواع المحسّنة التي تُعد ضرورية لتحقيق الفوائد المرجوة من الإنتاج المُوجّه اقتصادياً ولكنها ليست مُساعدة في تلبية حاجات الأمن الغذائي.

ثالثاً - دور دعم القطاع العام لمشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق

14 - تُظهر أمثلة دراسة الحالات الناجحة⁴ أن تطوير سلسلة القيمة لم يكن في معظم الأحوال ممكناً إلا بعد التخفيف المتعاقب لأهم المعوقات. وفي كثير من الحالات التي لم يدم فيها التطوير فترة طويلة أو كان محدوداً بمجموعة صغيرة من المعنيين، كان دعم القطاع الحكومي غير موجود. وتبين هذه الحالات أيضاً أن الآليات التي يتم من خلالها تقديم الدعم تتنوع إلى حد كبير وأنها مرتبطة ومحددة بشكل عام بالسلسلة والسياق.

15 - توفّر الزراعة للمستثمرين من القطاع الخاص فرص عائدات تتأصل المجازفة فيها وغالباً ما تكون متدنية نسبياً؛ لذلك فمن الأدوار الأساسية لسياسة القطاع العام المساعدة في تعويض هذه المجازفات وتحسين احتمالات تحقق عائدات استثمار مناسبة بحيث يصبح القطاع الخاص أكثر مشاركة في تحقيق الوصول إلى التكنولوجيات والخدمات المطلوبة لتحسين قدرة ورغبة المنتجين على زيادة مستويات الإنتاج القابل للتسويق.

16 - يعتمد النوع الملائم من تدخل القطاع العام لتيسير المشاركة في السوق إلى حد كبير على المرحلة التي وصلت إليها التنمية الزراعية؛ ففي الحالات التي يكون فيها مستوى المتاجرة محدوداً، غالباً ما يكون تركيز القطاع العام على توفير الشروط الأساسية مثل البنى التحتية داخل المزرعة وخارجها، ويتطلب هذا الدور النظر بشكل متأن في المسؤوليات النسبية عن التمويل والبناء والملكية والإدارة. وفي حال كانت هذه الشروط ملائمة لكن مدخلات ومخرجات الأسواق سريعة التأثير بالتفاوت والتغير، يمكن للقطاع العام أن يلعب دوراً هاماً في إعطاء الدفع الأولي لنشاط السوق من خلال توفير الحوافز المناسبة وآليات تشارك المخاطر. وعندما تكون الأسواق عاملة على نحو ملائم، يتوجب على القطاع العام أن يكون واعياً لأي انخفاض حاصل في استهلاك أو استثمار القطاع الخاص، وربما يصبح من الأجدد تطبيق دور مخفض يركّز على قواعد السوق وأنظمة معلومات السوق وضمن الجودة. وإذا لم يتم البحث ملياً في التسلسل الملائم للتدخلات الهادفة إلى رفع المعوقات الخطيرة، ستكون هناك مجازفات كبيرة بتطبيق السياسات غير الملائمة لاسيما عندما تتم صياغتها في حالات ضعف أو عدم صحة المعلومات حول الإنتاج المحلي ونشاطات السوق. لذلك قد يتوجب على الحكومات إدراك دورها المتغير في دعم التحوّل القائم على أصحاب الحيازات الصغيرة والتأقلم معه.

³ انظر (2010، 2011) Poole et al.

⁴ على سبيل المثال، المنظمة (2009).

17 - إضافة إلى مهمة تحديد المعوقات التي تحتاج إلى التخفيف منها، هناك مهمة أخرى تتمثل في التعرف إلى أفضل الطرق لمعالجة هذه المعوقات، إذ يمكن أن يكون ذلك من خلال التدخلات السياساتية و/أو الابتكارات المؤسساتية. وهذه الأخيرة لا يتم تناولها في ورقتنا هذه، ولكن نذكر أنها تتضمن الربط بين شراء المخرجات وتقديم المدخلات، والعمل التعاقدية في المزارع، وتعزيز منظمات المنتجين.

18 - يمكن أن تكون التدخلات المتعلقة بتحسين التجارة وسياسة الأسعار مفيدة بالنسبة للمزارعين الذين يعملون أصلاً في أسواق مُدمجة بشكل جيد والذين لديهم القدرة على التجاوب مع الحوافز المتغيرة. من ناحية أخرى، وأيضاً بدون تناول المعوقات التي تثبط مشاركة الفئات الأخرى من صغار المزارعين، إن الآثار المفيدة المحتملة لمثل هذه السياسات يمكن أن تكون مقتصرة على المزارعين الذين لديهم توجه تجاري أكبر.

19 - هناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى دور أكثر فاعلية للقطاع العام يتجاوز خلق البيئة الأساسية المُمكنة. ولقد أتاح ذلك وضع المزيد من التركيز على تحديد وتصميم الآليات التي يمكن من خلالها استخدام الدعم العام للتحكم باستثمار القطاع الخاص في تنمية السوق. والخطوة الأولى هي فهم خواص إخفاقات السوق التي تحد من مثل هذه الاستثمارات⁵.

20 - نظراً للطبيعة العامة الحسنة للبنى التحتية والخدمات المُقدمة مثل الأبحاث والتوسع وضمن الجودة واستخبارات السوق، سيكون هناك نقص في توفير هذه الأمور من قبل الفاعلين في القطاع الخاص الذين هم أنفسهم من يتخذ القرارات حول أساس إشارات السوق أو حوافزها. ففي حين يبقى إنشاء البنى التحتية الأساسية والخدمات العامة مسؤولية القطاع العام على الأغلب، يجب أن يكون دور هذا القطاع في إدارة البنية التحتية الخاصة بالسلسلة (مثل التخزين، العمليات الأساسية، ضمان الجودة، وغير ذلك) داعماً بدلاً من أن يتم من خلال "المشاركة الفعالة hands-on".

21 - على نحو مغاير، وفي الحالات التي تكون فيها الأسواق عاملة على نحو ملائم والمنتجين قادرين وراغبين في الدفع لقاء الحصول على المدخلات مثل البذور والائتمان والأسمدة التي يتم توفيرها من قبل القطاع الخاص، غالباً ما تكون هذه المدخلات متوفرة بأسعار عالية نظراً لارتفاع مستوى المجازفة أو بسبب كلف المعاملات الضرورية لتقديمها. وفي هذا السياق، فإن الدرجة العالية من الخطورة المتأصلة في قطاع الزراعة تفرض جديلاً قسرياً حول تشارك القطاع العام للمجازفة من خلال التأمين على استثمارات القطاع الخاص في الوقت الذي تتم فيه معالجة أسباب تدني الرغبة في الدفع. ويمكن أن يرجع تدني الرغبة في الدفع هذا إلى الافتقار إلى الوعي بمزايا المصلحة أو الخدمة، ويمكن معالجته من خلال تحفيز الطلب. ومن الأمثلة على ذلك الخطط المدعومة من القطاع العام لتقديم مستويات وأنواع ملائمة من المدخلات مثل الأسمدة أو البذور أو الإرشاد وذلك لمدة زمنية محددة مسبقاً يحدث خلالها تطور في السوق.

⁵ يقترح تصنيف لهذه الخصائص في Poulton (2009).

22 - مجموعة أخرى من القرارات تخص سياسات تيسير مشاركة المجموعات ذات الدخل المتدني والتي غالباً ما تكون بعيدة عن الأسواق. ونذكر على سبيل المثال مسألة تقديم الائتمان إلى المناطق النائية التي تكون فيها كلف معاملات الاستثمار مرتفعة جداً بحيث تكون المؤسسات المالية من القطاع الخاص غير قادرة على تحصيل عائدات كافية. ويمكن للآليات المستخدمة للسيطرة على ذلك أن تتضمن تقديم المنح لتقاسم التكاليف، أو تحمّل المجازفة في المرحلة الحاسمة من الاستثمار، أو ضمان التمويل لإتاحة تطوير منتجات مالية جديدة، أو توسيع نطاق المنتجات الموجودة حالياً لدى القطاع الخاص لتشمل مجموعات جديدة.

23 - في تصميم مثل هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص، يستغل القطاع العام قدرة القطاع الخاص على تقديم الخدمات. من ناحية أخرى، وبينما يكون التعاقد مع مُشغلي القطاع الخاص مجدداً في بعض الحالات، فإن المستويات المتدنية من التنمية والمنافسة ضمن القطاع الخاص في العديد من السياقات يمكن أن تجعل مثل هذا التعاقد إشكالياً وتخلق على نحو خاص مشكلات صعبة تتعلق بالتصميم؛ لذلك يجب أن تكون هناك عقود جيدة الصياغة ومراقبة حسنة لاختيار الشركاء الملائمين، فمن شأن ذلك أن يفيد في تخفيف هذه الصعوبات، لكنه سيحتاج إلى تحسين قدرة القطاع العام من أجل تحديد وتصميم وتنفيذ ومراقبة مثل هذه العقود.

رابعا - دور المنظمة في دعم الدول الأعضاء

24 - تدعم التحليلات التي تجريها الأمانة حقيقة أن المشاركة الأوسع لأصحاب الحيازات الصغيرة ستقتضي دوراً أكثر فاعلية للقطاع العام. ويمكن المنظمة مساعدة الدول الأعضاء في تحديد السياسة الملائمة لدعم مشاركة أكبر في السوق من خلال (1) تحسين فهم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق، (2) توعية الأطراف المعنية حول التدخلات البديلة، و(3) بناء قدرتهم على تحديد وصياغة وتطبيق التدخلات الملائمة.

25 - بدأت المنظمة سلفاً لعب دور في تحقيق تعزيز وفهم أكبر لكيفية مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق وكيفية عمل هذه الأسواق وكيفية اجتماع هاتين الكيفيتين لتحديد المسارات المفتوحة أمام أصحاب الحيازات الصغيرة. ففي زامبيا قامت المنظمة بدعم تصميم وتنفيذ استراتيجية قطاع الكسّافا في إطار برنامج جميع السلع الزراعية الممول من قبل الاتحاد الأوروبي، وكان ذلك من خلال وضع خارطة لخصائص المنتج مقابل فرص السوق المحتملة والسعي لتحديد التدخلات الهادفة إلى تخفيف المعوقات التي تواجه الإنتاج القابل للتسويق. وفي كينيا، وضمن إطار مشروع متعدد الاختصاصات، تم إجراء مسوحات لتحسين فهم مُحددات مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في قنوات التسويق البديلة للذرة.

26 - إن نوع السياسة الملائمة لسياق محدد يعتمد على الأهداف المرجو تحقيقها وعلى المعوقات المطلوب معالجتها وعلى طبيعة هذه المعوقات. وتحتل المنظمة مكانة جيدة للقيام بدور بالغ الضرورة في توعية الأطراف المعنية بشأن التدخلات الأكثر ملاءمة لسياقات محددة، وتزويد هذه الأطراف بالمعرفة والقدرة للقيام بخيارات مُطلعة حول مكان وزمان وكيفية دعم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق. وتعمل المنظمة في شرق أفريقيا على تعزيز الحوار بين

القطاعين العام والخاص من أجل مساعدة دول المنطقة على الحد من استخدام تدخلات السياسات العَرَضية في التجارة والتي يُنظر إليها كمحرّض أساسي لتشجيع مستوى استثمار القطاع الخاص في البنية التحتية ذات الصلة بالسوق والضرورية لتيسير زيادة مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في أسواق أكثر رسمية للحيوب.

27 - يحتاج تحسين تحديد السياسات وتصميمها إلى تطوير قدرة الأطراف المعنية على جمع البيانات ذات الصلة وتحليل أثر السياسات البديلة في سياق معيّن. وفي منطقة الباسيفيك، تعمل المنظمة على دعم عملية تهدف إلى بناء قدرة الحكومات على جمع المعلومات حول بنية وكيفية عمل أسواق المواد الغذائية والاستفادة منها في تصميم وتنفيذ السياسات القائمة على الأدلة.

28 - لا بد لعملية تطوير سياسة الدعم الملائمة أن تكون قائمة على فهم شامل لمختلف الشروط والمعوقات التي تؤثر على المسارات المفتوحة أمام الفئات المختلفة من أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي إطار الهدف الاستراتيجي G، تقوم المنظمة ببناء ذلك الفهم وتوسّعي من خلال نشاطات حشد التأييد وبناء القدرات إلى ترجمته إلى تدخلات أكثر اطلاعاً لمساعدة الحكومات في التغلّب على معوقات المشاركة في السوق وتحقيق تنمية زراعية أكثر اتساعاً لأصحاب الحيازات الصغيرة.

خامساً - التوصيات

29 - في ضوء القضايا التي تم تناولها في هذه الورقة، تم وضع التوصيات التالية قيد دراسة اللجنة:

- (1) في تحسين قاعدة الأدلة، يمكن للدول الأعضاء تخصيص الموارد لتحسين جمع البيانات واستخدامها، وذلك لفهم المعوقات التي تحد مشاركة المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق المحلية وكيفية تيسير هذه المشاركة من أجل تطويرها.
- (2) في توعية الأطراف المعنية الرئيسية، يمكن تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء من خلال التشارك في تحليل دراسات الحالة، وذلك لرفع الوعي بالمضامين المحتملة لتدخلات السياسات البديلة حول المسارات التي تتبّعها مختلف فئات أصحاب الحيازات الصغيرة خلال التحوّل القطاعي.
- (3) في تطوير القدرة في مجال تحليل وتصميم السياسات، يمكن تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في خلق منتدى لتشارك الخبرات وأفضل الممارسات، وذلك لإتاحة إقامة حوار أفضل بين الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص يسعى لضمان تحديد أهم المعوقات التي تحد من قدرة ورغبة أصحاب الحيازات الصغيرة في زيادة مشاركتهم في الأسواق، ومعالجة هذه المعوقات من خلال تحديد وصياغة تدخلات السياسة الملائمة.